آليات الأنظمة السياسية في صناعة القرار السياسي

م.م قتيبة مخلف عباس السامرائي
جامعة تكريت/كلية التربية
سامراء

المقدمة:

يتناول البحث موضوع صناعة القرار السياسي نظراً لأهمية هذا الموضوع على مستوى السياسة الدولية الوطنية وكذلك لتأثير القرارات على تطور المجتمعات وعلى أفراد هذه المجتمعات بشكل مباشر فنقوم بتحديد من هم صانعو القرار السياسي وما هي طرق اختيارهم وما هو الواقع الاجتماعي والسياسي لعملية صنع القرار ومختلف إجراءاتها وأساليبها وتناولنا نماذج لبعض البلدان والمنظمات الدولية وكيفية صناعة القرار فيها فطالما اتخذت قرارات كان لها أثار سلبية كبيرة على كافة الأصعدة والمستويات والعكس صحيح اتخذت قرارات أثرت بشكل إيجابي على تطور البلدان فقد قمنا بتقسيم البحث على ثلاثة مباحث تناول المبحث التمهيدي تحديد المفاهيم ثم تناول المبحث الاول خطوات صناعة القرار السياسي والمراحل السابقة لعملية صناعة القرار وكذلك المتغيرات الداخلية والخارجية المتعلقة بصانع القرار ، اما المبحث الثالث فقد تناول نماذج لعملية صنع القرار في عدد من البلدان المختارة .

أهمية البحث : تتركز أهمية البحث في إبراز أهمية عملية صنع القرار السياسي في تطور الدول حيث أن القرار السياسي الفعال المبني على أسس سليمة وواضحة تكون نتائجه إيجابية فركزنا على آليات القرار السياسي السليم في عدد من البلدان .

هدف البحث : إن الغاية الأساسية للتصدي لهذا الموضوع المهم هو بيان المظاهر الإيجابية لوجود آليات سليمة وفعالة لعملية صنع القرار السياسي على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

مبحث تمهيدي

تحديد المفاهيم

القرار لغةً ما قرّ عليه الرأي في الحكم في مسألة فيقال صار الأمر الآن قرار أي انتهى وثبت القرار المستقر في الأرض والقرار من قَرَر أي جعل الشيء في قراره وفي قوله تعالى ((ثم جعلناه نطفةً في قرار مكين)) (١) ، وكلمة القرار تعني القطع أي قطع عملية

التفكير وهي عملية اختيار تقود إلى فعل معين (٢) ففي قوله تعالى ((قالت يا أيهـا المـلأ أفتوني في أمري ما كنت قاطعة أمراً حتى تشهدون)) (٣)

صنع القرار السياسي هي صيغة عمل معدة لم تترجم إلى صيغة عمل مقدرة ويتم فيها تحديد التوجهات التي يتم بعد ذلك وضعها موضع التنفيذ من خلال تبني سياسات معينة فهي تعتبـر بمثابة العنصر الإجرائي والموضوعي في عملية وضع السياسات المختلفة داخـل الأجهـزة الرسمية للدولة أو خارجها ونقصد بها دور السلطتين التشريعية والقضائية وكذلك الدور الذي تلعبه جماعات الضغط الأخرى على اعتبارات إن القرار يصنع في الغالب من قبـل السـلطة التنفيذية . (٤)

اتخاذ القرار هي عملية اختيار البديل الأفضل بين البدائل المتاحة وتتم هذه العملية بشكل واعي بشرط أن تحقق العدد الأكبر من النتائج المرغوبة وتقلل من النتائج غير المرغوبة أي أكثـر المزايا وأقل العيوب في المحصلة النهائية من تنفيذ وظائف الإدارة وهي(التخطيط – والتنظيم – والتنسيق – والتوجيه – الرقابة)(٥)

ففي أغلب الأحيان خاصة في القرار السياسي نجـد الأكـاديميين يـستخدمون تـارة مصطلح صنع القرار وتارة أخرى يستخدمون اتخاذ القرار وفي هذه الحالة يدمجون صـنع القرار واتخاذه في نفس العملية ، لكن تعتبر صناعة القرار عملية أوسع وأشمل لأنها حصيلة تفاعلات أنشطة وجهات عدة وصولاً إلى الهدف المطلوب الذي من أجله تم اتخاذ القرار .

القرار الإداري عمل قانوني صادر عن الإرادة المنفردة للإدارة بهدف أحداث أثـر قـانوني معين في المراكز القانونية ولذلك فأن القرارات الإدارية تخضع جميعاً لرقابة القضاء (٦)

ويعد القرار السياسي أيضاً إدارياً لأنه يصدر عن الإدارة أي السلطة التنفيذيـة فـي أغلـب الأحيان ويكون له أثر قانوني سواء على الصعيدين الداخلي والخارجي كعقـد اتفاقيـة مـثلاً وبالطبع فأن جميع القرارات يجب أن تخضع للقضاء ولا تخـالف الدسـاتير لكـي تكتـسب الشرعية المطلوبة .

المبحث الاول

خطوات عملية صنع القرار السياسي

هنالك خطوات أساسية في عملية صنع القرار بصورة عامةوالسياسي بصورة خاصة وهي :

١- مرحلة التعريف بالموقف أو تشخيص المشكلة : في حـالة حدوث مشكلة سياسية سـواء كانت داخلية ناتجة عن اضطرابات أو صعوبات على المستوى السياسي داخل الدولة كالخلاف مع الأحزاب السياسية المختلفة مع السلطة الحاكمة أو مع جماعات ضغط كالنقابات أو مشكلة شعبية نتيجة وجود صعوبات اقتصادية مثلاً أو مشكلة سياسية خارج حدود الدولة وذلك نتيجة تضارب مصالح وأهداف الدولة مع مصالح وأهداف دولة أخرى الأمـر الـذي يؤدي إلـى

تكوين مشكلة تجابه صناع القرار في الدولة مما يستلزم مواجهتها بقصد حلـــهـــا عبر فهـــم أبـــعاد المشكلة وإخضاع المـــوقف للتـــحليل والاختبار والتقييم وذلك فـــي ضـــوء المتغيرات الداخلية والخارجية على أن لا يخضع صانع القرار إلى قاعدة أو منهاج واحد فـــي البحـــث والتحليل ويقوم بجمع المعلومات حـــول المشكلة لأن نوعية المعلومات تـــؤثر فـــي تشخيص المشكلة ويبنى القرار السياسي علـــى أسس غيـــر سليمة فيتم تـــحديد المعلومات المطلوبـــة المتعلقة بالمشكلة ولذلك يرتبط القرار الناجح بالمعلومات الدقيقة عن الموقف لان عدم تـــوفر معلومات دقيقة عن الموقف يؤدي بصانع القرار إلى الاعتماد على تصوراته الشخصية التـــي قد تخضع للعواطف والتي ربما تؤدي به إلى اتخاذ قرار مبني على ردة فعل سلبية لاتستوعب كافة ابتعاد الموقف وهنالك قنوات عديدة لجمع المعلومات مثل المذكرات المختصرة والتقارير التفصيلية التي ترسل الى الجهات المستفيدة داخل النظام السياسي وحسب الهيكـــل التنظيمـــي وهنالك العديد من الوسائل الاخرى لجمع المعلومات منها وسائل الاعلام المختلفـــة المرئيـــة والمسموعة والمقروءة وكذلك الدور الهام الذي تقوم به البعثات الدبلوماسية واجهزة المخابرات (٧) .

٢- مرحلة تحديد البدائل : يتم بعد مرحلة تشخيص المـــشكلة تحديـــد البـــدائل أو الخيـــارات المطروحة لحل المشكلة فتلجأ الدول إلى البحث عن مواقف أو اتجاهات سياسية سواء علـــى المستوى الداخلي أو الخارجي يحقق لها هدفها المطلوب بأقل خسارة ممكنـــة والـــذي يعتبـــر أفضل البدائل المنظورة لصانع القرار في ضوء المصالح الوطنية لدولته . (٨)

٣- اتخاذ القرار يتم في هذه المرحلة اختيار البديل الأفضل من بين البدائل المطروحة باعتبار أن هذا البديل هو الأكثر قدرة على حل المشكلة أو المشاكل القائمـــة لمـــا يتمثـــل فيـــه مـــن مواصفات تتناسب مع الإمكانيات المتاحة والأهداف المطلوبة ويتم اتخاذ القرار بوجـــود مـــا تسمى بالوحدة القرارية التي نقصد بها الإطار التنظيمي الذي يتفاعل فيه أفكار صانعي القرار وبالطبع يحدد النظام السياسي الحاكم الهيكل المؤسساتي المختص بعملية صنع القرار فتختلف من حيث الشكل والمضمون وكذلك من حيث السعة وحدود المناقشة المسموح بها في الـــنظم المفتوحة عنها في النظم المغلقة ففي النظم الديمقراطية تكون العلاقة ما بين الهيكل الرســـمي المكلف بصناعة القرار والنظام السياسي الحاكم علاقة تفاعل وانـــسجام أمـــا الـــدول غيـــر الديمقراطية فتكون هذه العلاقة علاقة خضوع تامة للنظام السياسي الحاكم وهناك بالطبع مزايا عند اتخاذ القرار بصورة جماعية بسبب تنوع مهارات الأشخاص المعنيين بـــصناعة القـــرار والخبرات التي يمتلكوها وقدرتهم الكبيرة على تصحيح الأخطاء ويساهم وجودهم بشكل أكبـــر بعملية قبول القرار ومن رواد القرار الجماعي هم اليابانيون فصدور قرار بالإجمـــاع يجعلـــه

أكثر فعالية ويجعله قابلاً للتنفيذ أكثر من القدرات الفردية ويتم توزيع المسؤولية علـى كافـة المساهمين بصنع القرار مما يجعل العبء أقل عند اتخاذ وبالطبع فأن الهياكل الرسمية أو غير الرسمية المسؤولة عن صناعة القرار لا تشترك بنفس المستوى وبصورة مستمرة في اتخـاذ القرار فتختلف باختلاف المشاكل القائمة فمثلاً المشاكل السياسية الضعيفة الحدة يـتم تحليلهـا واتخاذ القرار بشأنها في الدرجات الدنيا من هيكل صناعة القرار كأن يتم في أحد أقسام وزارة الخارجية أما المشاكل ذات الدرجة العالية الخطورة كالأزمات السياسية التـي تهـدد الأمـن القومي للدولة فإنها تتخذ عادة في أعلى مستويات الهيكل الرسمي المكلف بـصناعة القـرار كالقرارات الإستراتيجية كقرارات إعلان الحرب أو إعلان حالة الطوارئ .(٩)

٤- التقييم والمتابعة : تتم هذه المرحلة بعد اتخاذ القرار فيتم تقييم القرار المتخذ مـن أجـل تقويم الانحرافات الحاصلة وكذلك يتم متابعة تنفيذ القرار بصورة صحيحة في ضوء الأهداف المنشودة . (١٠)

المراحل السابقة لعملية صنع القرار السياسي

أولاً : المتغيرات الداخلية المؤثرة في عملية صنع القرار السياسي : هي مجمل المؤثرات التي تصدر عن البيئة الداخلية لصانع القرار سواء كانت مؤثرات مادية أو اجتماعية من ناحيـة أو متغيرات ذاتية خاصة بصانع القرار .

أ) المتغيرات المادية وتتكون من :

١- المتغير الاقتصادي : حيث تلعب المتغيرات الاقتصادية في الوقت الحاضر دوراً كبيراً في عملية صنع القرار السياسي وكذلك في سلوك صانع القرار السياسي حيث تتـيح الإمكانيـات الاقتصادية الجيدة في بناء قاعدة اقتصادية صلبة وتؤثر بشكل مباشر في واقع إمكانيات الدولة السياسية والعسكرية مما تجعل صانع القرار السياسي يتحرك بمرونة في مجال السياسة الدولية سواء في ظروف الحرب أو السلم حيث يستطيع صانع القرار اتخاذ قراراتـه بمعـزل عـن الضغوط الخارجية من قبل الدول التي تساعده اقتصادياً لتكون الدولة أكثر قدرة على مواجهة التحديات السياسية الخارجية ولا تلجأ إلى حالات الاستدانة أو الاعتماد الاقتصادي على الدول الأخرى مما يفقد القرار السياسي استقلاليته (١١)

٢- المتغير العسكري : يعد هذا المتغير من وسائل القوة بيد أي دولة فالـدول تعتمـد علـى قدراتها العسكرية مما تتيح لها مرونة أكبر في اتخاذ القرارات السياسية سواء في أوقات السلم أو الحرب ففي أوقات السلم تعد القوة العسكرية عاملاً للترهيب أو التهديد حتى لو كان ذلـك بصورة غير مباشرة بقصد التأثير في السلوك السياسي للدول الأخرى لإنجاح القرار السياسي المتخذ لكن بشرط استخدامه بما يحمي مصالح الدولة المشروعة وليس بقصد تهديـد الـسلم

والأمن العالميين أما في أوقات الحرب فالقدرة العسكرية الكفوءة يتمثل دورها في الدفاع عــن بلدانها ضد أي خطر سواء كان داخلياً أو خارجياً يهدد أمن وسلامة الدول وذلك بالطبع يتطلب بناء قاعــدة عسكرية مــتينة ومــتطورة وامتلاك جيش مدرب بأحدث الوسائل التقنية . (١٢)

٣- المتغير الجغرافي : يعد هذا المتغير من المؤثرات المهمة في عملية صنع القرار السياسي لأي دولة حيث يتأثر السلوك السياسي الخارجي بالواقع الجغرافي للدولة من حيــث حجمهــا وموقعها وحدودها المشتركة مع البلدان الأخرى حيث في الغالب تتمتع الدول ذات المساحات الجغرافية الواسعة بقوة تأثير في الساحة الدولية أكبر من الدول صغيرة المساحة وكذلك تتأثر الدول بمواقعها حيث أن الدول التي تطل على البحار تختلف عن الدول المغلقة من حيث بناء علاقات متميزة مع الدول المجاورة ولكن ليست هذه قاعدة ثابتة . (١٣)

٤- المتغير السكاني : يعد من العوامل المهمة في قوة أي دولة خاصة إذا تم استثماره بــشكل جيد فتأثير السكان يكون إيجابياً في حالة تناسبه كمياً ونوعياً مع القدرات السياسية والاقتصادية للدولة أما تأثيره يكون سلبياً في حالة عدم توفر القدرات الاقتصادية والمجالات التي تــستثمر فيها هذه الموارد البشرية ، على العموم فأن مسألة عدد السكان الكبير ليس دائماً في صــالح الدولة فممكن أن تكون الدولة تتألف من عدة قوميات غير متجانسة فتكون أضعف من دولــة قليلة السكان لكنها تتكون من شعب متجانس . (١٤)

٥- النظام الداخلي للدولة : إن عملية صنع القرار السياسي تتأثر كثيراً بنظام الحكم السائد في الدولة س

واء كان هذا القرار داخلياً أم خارجياً فالنظام الدستوري واستقرار الحكم ووجــود جماعــات ضغط مؤثرة وأحزاب سياسية كلها مؤثرات تؤثر بشكل مباشر على عمليــة صــنع القــرار السياسي في أي دولة . (١٥)

ب) المتغيرات الاجتماعية وتتكون من :

١.الرأي العام : هو اتجاهات أفراد الشعب إزاء مشكلة ما في حالة انتمائهم إلــى مجموعــة اجتماعية واحدة أو بتعبير أخر هو أراء الأفراد عن الموضوعات المختلف عليها ، والــرأي العام غامض غير ثابت إذ يتغير من فترة لأخرى ويعتبر غالبية أراء الشعب حــول قــضية معينة هي الرأي العام وبالطبع فإن الأنظمة السياسية لا تستطيع تجاهل أراء أفراد الشعب لأن الأنظمة تستمد شرعيتها من شعوبها باعتبار إن الشعب هو صاحب السلطة ويتم دراسة الرأي العام بعدة طرق منها طريقة الاستقصاء وطريقة المقابلات الشخصية وغيرها وتوجد هنــاك عوامل مؤثرة تأثيراً بالغاً في تكوين الرأي العام كالأسرة ودور العبادة والمدرسة وكذلك هناك

وسائل تساهم في توجيه الرأي العام للأفراد كالصحافة الصادقة غير المتحيزة لطرف دون أخر وكذلك وسائل الإعلام وبالطبع حتى يكون للرأي العام تأثيراً كبيراً في المجتمع لابد من توافر ظروف معينة وهي :

– يجب أن يكون أفراد الشعب واعين وأذكياء في تقبل الأراء التي تمس الشؤون العامة .

– يجب توافر وحدة المصالح والتجانس في البيئة واللغة والجنس لغالبية أفراد المجتمع حتى تتوحد أرائهم أزاء القضايا المشتركة .

– ضرورة أن يكون هناك اتفاق بين أفراد الشعب على الحكومة التي تدير مصالحهم .

– يجب أن تتوفر وسائل إعلام صادقة ونزيهة على أوسع نطاق وإلا تستخدم في خداع الشعب وأن تتوفر حرية الرأي . (١٦)

على العموم هناك دور كبير يلعبه الرأي العام في عملية صنع القرار السياسي فلا يستطيع صانع القرار أن يتخذ قرار بمعزل عن أراء أفراد الشعب حتى يكون القرار مقبولاً وناجحاً فالقرار يكون شرعياً بمدى مطابقته لأراء ومتطلبات الشعب وكلما ابتعد القرار عن رغبات ومصالح الشعب أصبح نظام الحكم استبدادياً مما تدفع الجماهير إلى الابتعاد عن نظامها السياسي ومقاطعته وممكن أن يؤدي الأمر إلى مقاومته بشتى الوسائل .

٢.الأحزاب السياسية : يمكن تعريف الحزب السياسي بأنه جماعة متحدة من الأفراد تهدف إلى تنفيذ برنامج سياسي معين ، وللأحزاب السياسية عدة وظائف أهمها هي قنوات للمشاركة السياسية وهي حلقة الوصل بين أفراد الشعب والسلطة الحاكمة ووجود الأحزاب السياسية المؤثرة يحول دون نشوء نظام استبدادي وكذلك تقدم النخب السياسية كما وتقوم الأحزاب بعملية التخطيط السياسي لكنها بالطبع لا تتنازل عن غايتها الأساسية وهي محاولة الوصول إلى سدة الحكم ومع ذلك فأن تعدد الأحزاب السياسية لها سلبيات عدة منها زيادة عوامل الشقاق والاضطرابات داخل الدولة إذ يحاول كل حزب أن يكسب الرأي العام إلى جانبه كما يؤدي تعدد الأحزاب إلى ظاهرة عدم الاستقرار الوزاري كما وتفضل الأحزاب المصالح الحزبية على المصالح الوطنية للبلاد وتكون عادةً معبرة عن وجهات نظر قادة الأحزاب ولديها برامج قاصرة أما أن تكون فئوية أو شخصية لا تمثل غالبية أفراد الشعب.(١٧)

٣. جماعات الضغط : هي تجمع أفراد ذوي مصالح مشتركة وتربطهم علاقات اجتماعية خاصة ذات صفة دائمة أو مؤقتة بحيث تفرض على أعضائها نمطاً معيناً في السلوك الجماعي . (١٨) ، وتختلف مصالح جماعات الضغط باختلاف أهدافها وأشكالها فهنالك جماعات ضغط سياسية وهي التي لها مصالح سياسية بحتة ويطلق عليها اللوبيات مثل اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية وجماعات ضغط منظمة كالنقابات والمؤسسة

العسكرية أو غير منظمة كالمؤسسات الدينية ، عموماً تمارس جماعات الضغط تأثيرها من خلال وسائل عديدة كالمظاهرات والإضراب للضغط على الحكومات من أجل استصدار قرارات تهم صالح المجتمع أو شرائع معينة من المجتمع فتقوم بتعبئة الرأي العام باتجاه قضية معينة وبذلك تمارس جماعات الضغط تأثيرها غير المباشر في عملية صنع القرار . (١٩)

٤. النظام السياسي : هو الهيكل الذي تتفاعل داخله مجموعة العلاقات الإنسانية من رغبات وانفعالات وأفكار وإرادات وإمكانيات مادية ومعنوية متضمنة جميع المبادئ والعلاقات الداخلية المتفاعلة مع العلاقات الخارجية ويعد للنظام السياسي دور مهم ومؤثر في عملية صنع القرار السياسي فالقرار المتخذ يعبر عن قدرة النظام السياسي وكذلك قدرة قيادته السياسية ، فالقرار السليم هو الذي يخدم الأمة ومصالحها ففي النظم غير الديمقراطية يرتبط القرار المتخذ بشخصية صانع القرار الذي بدوره يرتبط بمصالح النظام بغض النظر عن المصالح الحقيقية للدولة وأهدافها ويكون القرار المتخذ في مثل هذه الأنظمة سريع ليس بسبب كفاءة النظام لكن بسبب عدم وجود مؤسسات تساهم في اتخاذ القرار لأنه يختار بسرعة من بين البدائل التي ليست بالضرورة أنها أفضل ولكنها لكونها أقرب إلى مزاجه وتطوراته الشخصية مما يجعل القرار أكثر عرضة للفشل على عكس النظم الديمقراطية التي تستغرق وقتاً أطول في اتخاذ القرار لمروره بإجراءات طويلة في تقييم كل البدائل على حدة ولكن القرار يكون مدروساً وأقرب إلى النجاح فكل نظام سياسي له طريقة في اتخاذ القرار . (٢٠)

ت) المتغيرات الذاتية بصانع القرار

– التكوين الشخصي لصانع القرار : حيث يتأثر صانع القرار ونظامه السياسي بالعديد من المكونات البيئية المحيطة من عادات وتقاليد وقيم ينشأ ويتربى عليها الأفراد جميعها تساهم في قدرته على تحليل وفهم المتغيرات وبلورتها بالشكل اللازم فالدوافع التي تساهم في بلورة قرار معين أما أن تكون واعية عندما تنبع من عقل سليم التحليل نتيجة استناده إلى تجربة وأرضية ثقافية متميزة وأما أن تكون غير واعية تنطلق من أسس عاطفية لا تلامس الواقع فالقرار العقلاني يقوم صانع القرار بموازنة قيم القرار وقيمه الخاصة أما إذا كان القرار غير عقلاني فأن قيم المقدر الخاصة تغلب على قيم القرار وكلما زاد انفعال صانع القرار مع الموقف كان القرار غير عقلاني لأنه يؤدي إلى طغيان سلوكه الشخصي . (٢١)

– الأيدلوجية : هي مجموعة من المبادئ والأفكار والمعتقدات التي تشكل نسقاً فكرياً يتضمن تقديراً لماضي الأمة أو الدولة وتحليلاً للأوضاع الراهنة مع رسم صورة أفضل للمجتمع وتحديد وسائل الانتقال إلى هذا المجتمع استناداً إلى قيم معينة تشكل دليلاً لتوجهات المجتمع وسلوك أفراده ، وتتبع أهمية الأيديولوجية كأحد مكونات العملية السياسية فكلما كانت

الأيدلوجية واضحة زادت قدرتها على تحقيق التعبئة والتماسك الاجتماعي فنجاح الأيديولوجية يتحدد بقدرتها على إيجاد حلول ممكنة لأهم مشكلات المجتمع وفي ضوء ذلك فإن صانع القرار الملتزم بالأيديولوجية الناجحة يتأثر إدراكه للموقف وفقاً لأيديولوجيته التي يثق بها والتي على أساسها يتم قياس المصالح القومية فهو عندما يحلل الموقف ومتغيراته وخصائصه فإنما ينطلق من الأساس الفكري الذي يستند إليه وبالتالي فانه يقيس الموقف وعناصره بضوء عوامل الالتقاء أو التضاد مع مفاهيمه الفكرية فهو يختار البديل الذي يراه أنسب وأكثر ملائمة مع ما يلتزم من أيديولوجية . (٢٢)

ثانياً : المتغيرات الخارجية : ونقصد بها المتغيرات الناتجة عن البيئة الخارجية خارج الحدود السياسية لدولة صانع القرار .

– الوضع السياسي الدولي : يتكون من عدة تراكيب متناقضة في تغير مستمر فهو يتكون من دول قوية مؤثرة وأخرى ضعيفة التأثير فالدول الكبرى مثلاً تمارس تأثيرها من خلال وسائل الترغيب أو الترهيب على عملية اتخاذ القرار في الدول الصغيرة التي لا تمتلك قدرات اقتصادية أو سياسية أو عسكرية تؤهلها لمواجهة متطلباتها المختلفة على عكس الدول التي تمتلك قدرات ذاتية تستطيع استخدامها في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية فتكون دول لديها استقلال في عملية صنع القرار السياسي الخاص بها ولديها مرونة أكبر في إدارة سياستها الخارجية بشكل يخدم مصالحها القومية . (٢٣)

– الرأي العام العالمي : نقصد به وجهات النظر التي يتفق عليها أغلب مواطني دول العالم في قضايا معينة تهمهم فلذلك يجب أن يكون السلوك السياسي لدولة ما ينسجم مع الرأي العام العالمي لزيادة التفاهم بين شعوب العالم ولاسيما المسائل المتعلقة بالسلم والأمن العالميين ونشر مبادئ حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية والعدل وكافة القيم الأخلاقية فلأجل ذلك يلجأ صانعو القرارات إلى الوسائل السليمة كالوسائل الدبلوماسية والإعلامية لتحقيق سياستهم الخارجية بما يوازن ما بين المصالح الوطنية والقومية ومصالح باقي بلدان العالم في القضايا المشتركة المتفق عليها على عكس تبني دولة سياسية خارجية تتعارض مع الرأي العام الدولي فأنها ستولد ردود أفعال سلبية تجاه هذا السلوك من قبل كافة الأصعدة الرسمية وغير الرسمية . (٢٤)

آلية صناعة القرار السياسي

تعد الوحدات القرارية من أهم المكونات الرئيسة في عملية صنع القرار ونقصد بالوحدات القرارية الإطار التنظيمي الذي تتفاعل فيه أفكار صانعي القرار ويتم فيه اتخاذ

القرارات المهمة باعتبارها هي المسؤولة عن تنظيم علاقة هياكل النظام السياسي فيما بينها من جهة والنظام السياسي عموماً مع الأنظمة السياسية الأخرى من جهة أخرى وهذا نابع من كونها تتخذ القرارات في ضوء تفاعل المتغيرات الداخلية والخارجية ، فالوحدات القرارية تعكس طبيعة النظام السياسي الذي يحدد إطارها المتلائم مع طبيعة هذا النظام وعقيدته ورؤيته والهيكل المؤسساتي العام الذي يتحرك داخله فهي تختلف من ناحية الشكل والمضمون فتختلف من حيث السعة وحدود المناقشة المسموح بها في النظم المفتوحة عنها في النظم المغلقة وتتخذ العلاقة ما بين الوحدات القرارية والنظام السياسي في عملية صناعة القرار السياسي ثلاث أشكال من العلاقة وهي : (٢٥)

١.علاقة خضوع تامة للنظام السياسي أو للحاكم وتنطبق هذه العلاقة على الأنظمة الشمولية أو الأنظمة غير الديمقراطية .

٢. علاقة استقلال أي تمتع الوحدات القرارية بصلاحيات واسعة مصدرها النظام السياسي لكن هذا النوع أيضاً غير فعال في عملية صنع القرار السياسي على اعتبار يتم اتخاذ قرارات بمعزل عن النظام السياسي بسبب سطحية العلاقات فيما بين الوحدات القرارية والنظام السياسي .

٣. علاقة تفاعل وانسجام فيما بين الوحدات القرارية والنظام السياسي انطلاقاً من وضوح الأسس والمبادئ التي يقوم كلاهما عليها وتتبلور علاقة تقوم على أساس الإنصات إلى ردود الأفعال وقبول النقد الموجه البناء ويعد هذا الشكل من أفضل الأنواع ويوجد عادة في الأنظمة الديمقراطية .

أنواع الوحدات القرارية

لاتشترك الوحدات القرارية بنفس المستوى وبصورة مستمرة في اتخاذ القرار وإنما تختلف باختلاف مستوياتها ووفقاً لنوعية المشاكل القائمة التي يتحدد في ضوئها من يساهم ومن لا يساهم في اتخاذ القرار وهي على نوعين هما:(٢٦)

١.المشاكل ذات الدرجة الضعيفة الحدة أو الروتينية يتم تحليلها واتخاذ القرار بشأنها في الدرجات الدنيا من هيكل صناعة القرار كأن يتم ذلك في أحد أقسام وزارة الخارجية أو غيرها بحسب شكل النظام السياسي السائد .

٢. المشاكل أو الأزمات ذات الدرجة العالية الخطورة والأهمية التي تهدد الأمن القومي لأي بلد أو تمس سيادة الدولة ومصالحها القومية فإنها تتخذ عادةً من قبل الوحدات القرارية الأعلى للنظام السياسي وهي أما أن تكون وحدات قرارية مستمرة أي لها هيكل ثابت ومستمر لفترة من الزمن كمجالس الوزراء أو مجلس الأمن القومي لبلد ما أو وحدات قرارية مؤقتة لمواجهة

أزمة طارئة كقيادة عسكرية مشكلة لمواجهة حالة حرب تزول هذه الوحدة بزوال الأزمة أو وحدة مشكلة لمواجهة حالة اضطرابات داخلية .

القرار الفعال أو القرار الرشيد

لكي يتخذ صانع القرار قراراً فعالاً أي قرار يترجم إلى صيغة عمل واضحة وليس قراراً على الورق فقط لكنه قرار يحدث أثراً ويحقق نتيجة جوهرية نتيجة استخدام صناع القرار المنهج التحليلي العملي في استعراض المسائل قيد الدراسة وفق تسلسل منطقي وهو القرار الذي يأخذ بنظر الاعتبار الزمان والمكان والقوة المادية والمعنوية التي تكون تحت تصرف صناع القرار ولكي نصل إلى القرار الفعال لا بد من وجود عدد من الافتراضات في القرار وهي (٢٧)

- وضوح المشكلة أي أن تكون المشكلة واضحة وتتوفر لدى متخذ القرار معلومات كافية عنها .
- وجود خيارات أو بدائل معروفة ونتائجها معروفة .
- يتم اختيار البديل الذي يحقق أعلى قيمة إيجابية .

الهياكل الرسمية وغير الرسمية في عملية صنع القرار السياسي

إن عملية صنع القرار السياسي تتطلب توضيح الهياكل المساهمة في عملية صنع القرار سواء كانت هياكل رسمية أم غير رسمية وسوف نبين كل منها :-

أولاً : الهياكل الرسمية والقانونية في عملية صنع القرار السياسي :

١.الدستور : تعني كلمة دستور في اللغة الأساس أو البناء والتكوين وهو مجموع القواعد القانونية التي تبين شكل الحكم وكافة القواعد المتصلة بالتنظيم السياسي للدولة والعلاقة فيما بين السلطات العامة وعادةً ما يكون الدستور مكتوباً في صورة وثيقة وتخضع الدولة بجميع هيئاتها وأفرادها لقواعد الدستور تطبيقاً لمبدأ علو الدستور لذلك لا تمتلك سلطات الدولة الخروج على أحكام الدستور فيما تقوم به من أعمال لأنها لو خالفت أحكام الدستور فقدت صفتها الشرعية وتتجدد أعمالها من قيمتها القانونية . (٢٨) ، ومع وجود الدستور لا يعد ذلك ضمانة كافية لاحترام نصوصه لذلك وجب وجود رقابة على دستورية القوانين والقرارات الصادرة عن السلطات العامة التي تشكل أي نظام سياسي وتكون هذه الرقابة أما بصورة قضائية وتتمثل بالمحاكم الدستورية أو المحاكم العليا الموجودة في العديد من بلدان العالم ويعد هذا النوع من الرقابة أكثر فعالية لأنه يستند إلى مبدأ المشروعية أي التفرقة ما بين الحكومة القانونية وغير القانونية وهذه الرقابة تفرض على جميع السلطات احترام قواعد الدستور بما فيها السلطة التشريعية وكذلك هناك نوع أخذ من الرقابة وهي الرقابة السياسية على دستورية

القوانين وهي هيئة مشكلة تختص بالنظر في كل قانون تقره السلطة التشريعية وتبيان مدى مطابقته لأحكام الدستور ، وفي كل الأحوال يجب ان تكون القرارات المتخذة على اختلاف أنواعها أو مستوياتها مطابقة لأحكام الدستور . (٢٩)

٢.السلطة التشريعية : تعد السلطة التشريعية من أهم السلطات وأخطرها إذ تقوم بسن وتشريع القوانين وتعتمد في صياغة القوانين على فقهاء القانون وبالطبع يجب أن تكون هذه القوانين مطابقة لأحكام الدستور ومن ثم يتم تنفيذ هذه القوانين من قبل السلطتين التنفيذية والقضائية ، والسلطة التشريعية مهمة كذلك لكونها تضم ممثلين الشعب . (٣٠)

اختصاصات السلطة التشريعية : (٣١)

- سن القوانين حيث يمر القانون بعدة مراحل هي الاقتراح والمناقشة والتصويت والتصديق والإصدار والنشر لكي يتعرف عليه أفراد الشعب .
- إقرار الموازنة العامة ومراقبة صرف الأموال العامة .
- مراقبة أعمال السلطة التنفيذية فللسلطة التشريعية الحق في سؤال أي موظف في الدولة وإجراء تحقيق أواستجواب وحتى من حقها سحب الثقة من الوزارة بأكملها إذ ارتأت بأنها حكومة تفتقر إلى الشرعية .
- تعيين القضاة .

٣.السلطة القضائية : هي السلطة الحارسة على تطبيق القانون والحفاظ على أحكام الدستور وبالطبع فدولة القانون لا تتحقق إلا بوجود سلطة قضائية قوية فعالة وتماشياً مع مبدأ استقلالية القضاء عن السلطات التشريعية والتنفيذية وتكون السلطة القضائية من رجال النيابة والقضاة على اختلاف درجاتهم ومختلف أنواع المحاكم كالمحاكم العادية والإدارية والاستثنائية . (٣٢)

٤.السلطة التنفيذية : هي السلطة المنوط بها عملية تنفيذ القوانين التي تضعها السلطة التشريعية وتتكون هذه السلطة من رئيس الدولة ورئيس الوزراء والوزراء وجميع موظفي الدولة من كافة الدرجات .

اختصاصات السلطة التنفيذية (٣٣)

- إعلان الحرب والسلم .
- عقد المعاهدات .
- تعين الممثلين السياسيين واعتماد ممثلي الدول الأجنبية .
- رسم السياسة العامة للدولة وتنفيذها .
- استفتاء الشعب في القضايا المهمة .
- تشترك مع السلطة التشريعية في إعداد التشريعات وإصدار وتنفيذ القوانين .

- إعلان حالة الطوارئ .
- إصدار العفو العام .
- تعيين وعزل الموظفين .
- تنظيم وقيادة القوات المسلحة .

ولضمان وجود سلطات عامة فعالة يجب التأكيد على مبدأ الفصل ما بين السلطات وذلك لمنع الاستبداد وصوناً للحريات العامة ولضمان مبدأ الشرعية وتطبيقاً لمبدأ الديمقراطية .

ثانياً : الهياكل غير الرسمية في عملية صنع القرار السياسي

حيث تتلخص هذه الهياكل بالمتغيرات التي تساعد في التأثير والتفاعل مع المؤسسات الرسمية في عملية صنع القرار وهي : (٣٤)

١.الأحزاب السياسية : بوصفها قنوات للمشاركة السياسية وأدوات لبلورة الخيارات والبدائل أمام صانعي القرار كأطر لتفعيل المشاركة الشعبية وقيامها بدور مكمل لدور الدولة في مجال الرعاية الاجتماعية وتعبئة الرأي العام .

٢.جماعات الضغط : كالنقابات ومنظمات المجتمع المدني وتقوم بعدة وظائف كالاتصال المباشر بالحكومة وتعبئة الرأي العام ويكون لهذه الجماعات دور هام في بلورة الاتجاهات أمام صانعي القرار السياسي بما يتناسب ومتطلبات أفراد الشعب .

٣. النخب السياسية التي تقدم المعلومات وتطرح البدائل أمام صانعي القرار بما يساعدهم على تقييم المواقف واتخاذ القرار .

٤. الرأي العام : ويعد مقياس مهم لما تتطلع إليه الشعوب من أراء واتجاهات ويقاس مدى مشروعية أي نظام سياسي بمقدار ملاءمته وتطبيقه لمطالب الشعب فيجب أن يكون الرأي العام دليل عمل واضح أمام صانعي القرار لتكون قراراتهم مكتسبة الشرعية والقبول والتنفيذ الطوعي من قبل الشعب .

٥.الصحافة ووسائل الإعلام : عند وجود صحافة حرة ووسائل إعلام فعالة تعبر عن تطلعات الشعوب فمن واجب الأنظمة السياسية وصانعي القرار الاسترشاد بما تنشره الصحافة ووسائل الإعلام في عملية صنع القرارات لأنها المعبر عن تطلعات الشعب بحيث تكون الصحافة ووسائل الإعلام على أوسع نطاق وتكون حرة ونزيهة في طروحاتها وغايتها الوحيدة هي البحث عن الحقيقة ، وبالطبع فلكل نظام سياسي جماعات ضغط أو مصالح خاصة به تختلف عن الأنظمة الأخرى .

علاقة الفساد السياسي بعملية صنع القرار السياسي



هنالك علاقة مباشرة ما بين وجود الفساد السياسي في أي نظام وعقلانية صنع القرار حيث عند وجود نظام سياسي فاسد فأنه يفتقر إلى مسالة العقلانية عند اتخاذ القرارات السياسية المهمة التي تؤثر في الدولة ومصالح الشعب وذلك نتيجة للتركيز الهائل للسلطة على قيمة جهاز الدولة وغياب القانون وعدم وجود أنظمة للمحاسبة والمسائلة وذلك بسبب عدم تشاور في الغالب صناع القرار مع مستشاريهم ودون الاستفادة من مراكز الأبحاث التي يمكن أن تقدم معلومات تفصيلية عن بدائل صنع القرار وعن النتائج المترتبة على أي منها وتبرر الأنظمة السياسية وضاع القرار عادةً وجود هذا التشاور بحجة سرية عملية صنع القرار السياسي وبالطبع هذا الرأي فيه جانب من الصحة لكن ليس في جميع الحالات فوجود نظام شفاف في عملية صنع القرار يجعل منه قراراً فعالاً . (٣٥)

المبحث الثاني

نماذج لعملية صنع القرار السياسي في عدد من البلدان المختارة

لتوضيح عملية صنع القرار السياسي سنوضح هذه العملية في عدد من البلدان المختارة وكذلك كيفية اتخاذ القرار في عدد من المنظمات الدولية .

الهيكل القانوني والدستوري لنظام الحكم في تركيا : يحكم تركيا دستور عام ١٩٨٢ وهو الذي يحدد الإطار القانوني لعملية صنع القرار السياسي في تركيا سواء من حيث تكوين السلطات العامة الثلاثة والعلاقات فيما بينها واختصاصاتها وقد أخذ الدستور التركي بالنظام البرلماني كنظام حكم للدولة وأكد على المبادئ الأساسية للدولة والتي تسمى المبادئ الكمالية وهي الحكم الجمهوري والقومية والشعبية وتأكيد دور الدولة العلمانية والثورية . (٣٦)

والسلطات التي يتكون منها النظام السياسي التركي هي :

أولاً : السلطة التشريعية : وتتكون من المجلس الوطني التركي الكبير وتشمل اختصاصاته بموجب الدستور ما يأتي : (٣٧)

- سن القوانين وتعديلها وإلغائها .
- تعديل الدستور بموافقة أغلبية ثلثي أعضاء المجلس .
- انتخاب رئيس الجمهورية .
- الرقابة والإشراف على مجلس الوزراء .
- تفويض مجلس الوزراء سلطة إصدار قرارات حكومية لها قوة القانون في بعض المسائل.
- مناقشة وإقرار الميزانية العامة للدولة .
- اتخاذ القرارات المتعلقة بسك العملة وإعلان الحرب .
- التصديق على الاتفاقيات الدولية .

– التصديق على أحكام الإعدام الصادرة من المحاكم المختصة .

وعدد أعضاء المجلس التشريعي التركي يبلغ ٥٥٠ نائباً وينعقد بحضور ما لا يقل عن ثلث الأعضاء ويتخذ قراراته بالأغلبية المطلقة للحاضرين .

ثانياً : السلطة التنفيذية : (٣٨)

وتتكون حسب الدستور من :

– رئيس الجمهورية : ويضمن تنفيذ الدستور وحق مطالبة المجلس بإعادة النظر في القوانين والمطالبة بشأن قوانين تعديل الدستور باستفتاء عام ودعوة المحكمة الدستورية لإلغاء القوانين والقرارات الحكومية التي لها قوة القانون على أساس عدم دستوريتها وتعيين رئيس الوزراء وقبول استقالته وتعيين الوزراء بناءً على مقترح من رئيس الوزراء وتولي منصب القائد العام للقوات المسلحة التركية نيابة عن المجلس الوطني واتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام هذه القوات وإصدار الأحكام العرفية أو إحالة الطوارئ وإصدار قرارات لها قوة القانون بما يتفق وقرارات مجلس الوزراء.

– مجلس الوزراء : يتحمل المجلس المسؤولية السياسية أمام البرلمان ويتكون من رئيس الوزراء والوزراء وتتمثل الوظيفة الأساسية لمجلس الوزراء في صنع السياسة الداخلية والخارجية وضمان تنفيذها باتخاذ ما يلزم لذلك من قرارات وتطبيق القوانين واقتراح مشاريع القوانين ويتمتع المجلس بإصدار قرارات لها قوة القانون عند إعلان حالة الطوارئ وكذلك اتخاذ قرار الحرب وتنظيم القوات المسلحة .

– مجلس الأمن القومي : يتكون هذا المجلس من رئيس الوزراء ورئيس الأركان العامة ووزراء الدفاع والخارجية والداخلية وقادة الأفرع الرئيسة للقوات المسلحة والقائد العام لقوات الأمن ويقوم المجلس توصياته إلى مجلس الوزراء حول القضايا التي تتعلق بالأمن القومي للدولة وتنعقد اجتماعاته برئاسة رئيس الجمهورية ويقوم المجلس بدور استشاري في تقديم المشورة لصانعي القرار السياسي .

ثالثاً: السلطة القضائية : ولها عدة اختصاصات أهما الحفاظ على مبادئ الدستور والفصل في دستورية القوانين والقرارات الصادرة من قبل رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء التي لها قوة القانون . (٣٩)

وهناك بالطبع قوى مؤثرة غير رسمية في عملية صنع القرار السياسي في تركيا وهي : (٤٠)

– الأحزاب السياسية : تعد الأحزاب السياسية التركية عامل مؤثر في عملية صنع القرار سواء الأحزاب المشاركة في الحكم التي تشارك عبر وزرائها ونوابها في عملية صنع القرار

أو الأحزاب الأخرى المعارضة بدورها في طرح البدائل ونقد القرارات وفي تأثيرها في الرأي العام .

– جماعات المصالح : ممارسة بعض هذه الجماعات ضغوطاً على صانعي القرار لخدمة مصالح هذه الجماعات وقدرتها على التأثير في الحكومة بواسطة التظاهرات و الإضرابات وأهم هذه الجماعات جماعات رجال الأعمال واتحاد الفرق والبورصات التركية .

– المؤسسة العسكرية : تعد المؤسسة العسكرية من العوامل المؤثرة بشكل كبير على صناعة القرار في تركيا بالرغم من أنها جزء من السلطة التنفيذية لما لها من قدرة بموجب الدستور على التدخل والتأثير المباشر للحكومة في سياستها الداخلية والخارجية عبر قرارات ملزمة صادرة بصورة توصيات عن مجلس الأمن القومي وذلك لعدة أسباب تجعل المؤسسة العسكرية التركية مؤثرة منها ضخامة عددها حيث تعد في المرتبة الثانية ضمن حلف الأطلسي بعد الولايات المتحدة الأمريكية وتمتعها باستقلالية كاملة في اختيار عناصرها العليا .

– وسائل الإعلام والصحافة : تعد الأكثر تأثيراً في الرأي العام وبالتالي في التأثير في عملية صنع القرار ولو من باب النقد والتقويم وطرح البدائل .

– الطرق والجماعات الدينية : حيث تعد من أبرز القوى السياسية والاجتماعية الفاعلة والمؤثرة في عملية صنع القرار السياسي في تركيا رغم أنها محظورة قانوناً إنما بسبب كثرة أتباعها .

صناعة القرار في تركيا

بصورة عامة نستنتج مما تقدم بأن نظام الحكم في تركيا برلماني يفترض في إطاره أن يكون لرئيس الجمهورية اختصاصات دستورية محددة أقرب إلى الرمزية وأن يكون رئيس الوزراء المسؤول سياسياً أمام البرلمان هو وحكومته ولهم الدور الأكبر في عملية صنع القرار السياسي وللمؤسسة العسكرية دور مهم وفعال في عملية صنع القرار السياسي وبالطبع لقوى أخرى تأثيرات أيضاً ولكن بدرجة أقل .

الهيكل القانوني والدستوري لنظام الحكم في روسيا: تحكم روسيا بموجب دستور عام ١٩٩٣ وهي دولة فدرالية ديمقراطية ذات نظام جمهوري وعاصمتها موسكو ولغتها الروسية وهي دولة علمانية وتتكون السلطات الثلاث المكونة للنظام السياسي الروسي كالأتي : (٤١)

أولاً:السلطة التنفيذية : وأهم جزء من هذه السلطة هي الحكومة الفدرالية وتتولى عدة مهام منها رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة ورسم السياسة الخارجية للدولة وتوقيع المعاهدات وإعلان الحرب والسلم وإصدار الدستور الفيدرالي وتعديله وبما أن النظام المعمول به في روسيا حسب دستور عام ١٩٩٣ وهو نظام رئاسي فرئيس الجمهورية هو رئيس الدولة

ويعد مركز الثقل في النظام السياسي الروسي وحور عملية صنع القرار فيه ويتضح ذلك من السلطات الواسعة النطاق المخولة له بمقتضى الدستور فهو الذي يمثل الدولـة فـي الـداخل والخارج وهو الذي يحدد الخطوط العريضة واتجاهات السياسة الداخلية والخارجيـة وكـذلك يقترح تعديل الدستور واقتراح القوانين وتعاونه الحكومة التي تتألف مـن رئـيس الـوزراء والوزراء وتأثيرها يقتصر على مجرد إبداء الرأي والمشورة التي قد يأخذ بها الرئيس وقد لا يأخذ فمهمة مجلس الوزراء الأساسية تنفيذ السياسة الداخلية والخارجية للدولة .

ثانياً: السلطة التشريعية (البرلمان) : ويتكون من مجلسين هما مجلس الفدرالية وهو المجلس الأعلى ويتكون من ١٧٨ عضواً ومجلس الدولة ويتكون من ٤٥٠ عضواً فالمجلس الأول يهتم بحدود الدولة واستخدام القوات المسلحة خارج روسيا أما المجلس الثاني وهو مجلس الدولة أو كما يسمى بمجلس الدوما فهو الجهاز التشريعي الأساسي الذي يتولى عملية صـنع القـوانين المقترحة من جانب الرئيس أو من جانب مجلس الدوما ويتمتع الرئيس بسلطات واسعة تجـاه مجلس الدوما فله حق حل المجلس والدعوة لإجراء انتخابات جديدة ويتمتع بحـصانة ولـيس للدوما دور رقابي على الرئيس إلا في حالات الخيانة العظمى .

ثالثاً: السلطة القضائية.

القوى السياسية المؤثرة في عملية صنع القرار : (٤٢)

–الأحزاب السياسية ، تعد الأحزاب السياسية الروسية ضعيفة التأثير في عملية صنع القرار السياسي لأسباب عدة منها أنها محدودة العضوية وليس لها فروع أو وجود في كافـة أنحـاء روسيا.

– جماعات المصالح ، كفل دستور عام ١٩٩٣ حرية تكوين الجمعيات والمنظمات ولعل أهم هذه الجمعيات هي الخاصة بالعمال حيث ينتظم العمال في اتحاد النقابات المستقلة الذي يـضم ٥٠ مليون عضو وكذلك ينتظم الفلاحون في اتحاد الزراعيين ويلجـأ عـادةً العمـال إلـى التظاهرات السلمية حيث عادةً ما تأتي للمطالبة بزيادة الأجور حيث ليس لها طـابع سياسـي والخلاصة إن جماعات المصالح في روسيا لا تمثل قوة مؤثرة في عملية صنع القرار .

– الرأي العام ، كفل دستور عام ١٩٩٣ حقوق وحريات خاصة بالمواطنين ولأول مرة فـي روسيا بدأ يتبلور رأي عام يأخذه صانع القرار بنظر الاعتبار ولو كان محدود التأثير فظهرت العديد من مؤسسات استطلاع الرأي العام .

– الصحافة ، لا تزال الصحافة الروسية تعاني من القيود نظراً لتدهور الأوضاع الاقتصادية للعديد من الصحف حيث تعتمد أكثرها على الدعم الحكومي مما يفقدها استقلالها أو اعتمادهـا على تمويل بعض رجال الأعمال وبالتالي تصبح رهن توجهات أصحابها .

– الكنيسة ، بما إن الدولة تنتهج نظاماً علمانياً فأن الكنيسة ضعيفة التأثير نسبياً على المستويين السياسي والشعبي.

صناعة القرار في روسيا مما تقدم يتضح الدور المهيمن لرئيس الدولة في عملية صنع القرار السياسي وضعف القوى الداخلية ومحدودية تأثيرها في عملية صياغة القرارات بما في ذلك البرلمان نظراً لسيطرة الرئيس وعدم وجود مناخ ديمقراطي يسمح لهذه القوى بممارسة دورها.

الهيكل الدستوري والقانوني لنظام الحكم في اليابان : يرجع تاريخ تكون الإطار الدستوري والقانوني لليابان إلى عام ١٩٤٥ أي بعد استلامها رسمياً للحلفاء فكانت بصمات الحلفاء واضحة وبالأخص دور الولايات المتحدة الأمريكية حيث أعد الحلفاء مسودة دستور جديد لليابان ووافق عليها مجلس الوزراء الياباني ومجلس الدايت وهو السلطة التشريعية في اليابان وصادق الإمبراطور عليه في أيار عام ١٩٤٧ والسلطات العامة في اليابان حسب الدستور الجديد هي كالأتي :

أولاً :السلطة التشريعية : وتتكون من مجلسين يضمها الدايت وهما مجلس النواب ويتكون من ٥١٢ عضواً ومجلس الشورى الذي يتكون من ٢٥٢ عضواً وله وضع الشريك الأصغر في العملية التشريعية وقد نص الدستور الجديد على إن الدايت هو أعلى أجهزة السلطة في الدولة وأنه الجهاز الوحيد المفوض بإصدار القوانين في الدولة . (٤٣)

ثانياً:السلطة التنفيذية : تتمثل برئيس الوزراء ومجلس الوزراء ولرئيس الوزراء سلطة تعيين جميع وزرائه حسب رغبته وأن يقدم مشاريع القوانين والتقارير الخاصة بالقضايا الوطنية والعلاقات الخارجية إلى السلطة التشريعية ممثلة بمجلس الدايت وكذلك يفوض الدستور صراحة مجلس الوزراء إعداد الموازنة وإدارة شؤون الدولة باختصار يركز دستور ما بعد الحرب السلطة التنفيذية العليا في يد رئيس الوزراء وأعضاء وزارته لكن ينتخب رئيس الوزراء وأغلبية الوزراء من أعضاء الدايت . (٤٤)

ثالثاً: السلطة القضائية : أصبح القضاء حسب الدستور مستقلاً وفرعاً مساوياً لغيره من فروع الحكومة ووظيفتها الأساسية الحفاظ على الدستور وتطبيق القوانين والمراجعة التشريعية لكل قانون يصدر . (٤٥)

رابعاً: الإمبراطور : له مكانة متميزة في المجتمع الياباني لكن الدستور الجديد سعى إلى تجديد الإمبراطور من حلته الإلهية وإدراج مبدأ فصل الدين عن الدولة ويعد الإمبراطور رمز الدولة ووحدة الشعب ويستمد مكانته من إرادة الشعب وليس للإمبراطور سلطة على الحكومة وأن جميع أعماله تتطلب استشارة ومصادقة مجلس الوزراء . (٤٦)

جماعات الضغط الرئيسة المؤثرة في عملية صنع القرار السياسي الياباني

– الأحزاب السياسية :يشكل الحزبان الرئيسيان في اليابان وهما الحزب الليبرالي الديمقراطي والحزب الاشتراكي الياباني أهم محرك للحياة الحزبية في اليابان لكنها تفتقر إلى عدة عوامل منها اقتصارها على فئات معينة ولم تتطور إلى أحزاب ذات بنية مفتوحة تشجع على دخول أنصار جدد وتدير هذه الأحزاب نخب صغيرة وكذلك الخلل في النظام الانتخابي مما جعل أغلب الأحزاب قد تحولت إلى مؤيدة لمشاريع القوانين التي تقدمها الحكومة مما يجعل دورها ضعيفاً في عملية صناعة قرار سياسي بمعزل عن الحكومة . (٤٧)

– جماعات المصالح : تمثل جماعات المصالح في اليابان العديد من الاتحادات وأهمها اتحاد المنظمات الاقتصادية واتحاد منظمات أصحاب العمل وغرفة التجارة والصناعة والعديد من الاتحادات الأخرى ودور هذه الجماعات في صياغة عملية صنع القرار متذبذب فسم من هذه الاتحادات تعارض في بعض الأوقات مشاريع القوانين التي قد تزيد من تدخل السلطات الوزارية والقسم الأخر يؤيد بأن يكون للحكومة دور أكبر . (٤٨)

صناعة القرار في اليابان مما تقدم يتمتع رئيس الوزراء بسلطات سياسية كبيرة في عملية اتخاذ القرارات السياسية المهمة وعلى الرغم من تمتع الدايت أو مجلس النواب بصلاحية اتخاذ القرار الأخير بالنسبة للتشريعات إلا إن قوة البيروقراطية الإدارية والمركز المسيطر للحزب الحاكم كان يتيح للحكومة أن تمرر مشاريع القوانين بطريقة آلية تقريباً وإن مهمة الدايت المصادقة فقط إلى هذه القرارات وليس للإمبراطور أي دور في الحياة السياسية اليابانية ويقترب دوره من الرمزية .

الهيكل الدستوري والقانوني لنظام الحكم في الصين : تكونت البنية الأساسية لجمهورية الصين الشعبية من مكونين رئيسين يمثلان السلطات السياسية العليا هما الدولة والحزب إضافة إلى دور الجيش المتميز وحسب دستور الصين لعام ١٩٨٢ تتكون السلطات العامة كالأتي : (٤٩)

اولاً: السلطة التشريعية : حسب الدستور فأن مجلس الشعب القومي هو أعلى أجهزة الدولة ويضم نواب منتخبين ويتمتع مجلس الشعب الصيني بسلطات واسعة في التعديل والتشريع والتعيين فهو ينتخب رئيس جمهورية الصين ويبت بقبول رئيس الوزراء والوزراء .

ثانياً: السلطة التنفيذية : فهي تتكون من جهاز الإدارة الرئيس وهو يضم رئيس الوزراء والوزراء ويتكون مجلس الدولة من كبار الأعضاء في الحزب حيث أنه يترجم قرارات الحزب إلى مراسيم للدولة ويشرف على أعمال الحكومة على كافة المستويات .

ثالثاً: السلطة القضائية : تعد محكمة الشعب العليا أعلى سلطة قضائية في الصين وتعاونها العديد من المحاكم على اختلاف درجاتها ووظيفتها الأساسية تطبيق الدستور والقوانين .

رابعاً: الحزب : يعد الحزب الشيوعي الصيني حسب دستور عام ١٩٨٢ المسيطر الفاعل على جميع مناحي الحياة السياسية الصينية ويتمتع بصلاحية واسعة ويجتمع مجلس الحزب القومي مرة كل خمس سنوات توازي صلاحيات الحكومة بل وتتجاوزها في كثير من الأحيان .

خامساً: الجيش : كان لجيش التحرير الشعبي الصيني دور كبير ومهم في السياسة الصينية كونه جزء لا يتجزأ من المنظومة الحزبية ويعطي الدستور مهمة قيادة الجيش إلى رئيس مجلس الحزب الشيوعي الصيني ومن هنا نلحظ التداخل الواضح ما بين الحزب والجيش .

القوى غير الرسمية في الساحة السياسية الصينية

١. التنظيمات الجماهيرية : تضم المؤسسات السياسية الصينية العديد من التنظيمات الجماهيرية التي تحشد المواطنين ويصنفوا حسب تصنيفات اجتماعية أو اقتصادية مثل الشباب والطلاب أو النساء أو العمال ولكنها لا تعبر عن آرائها بشكل صريح وإنما وظيفتها الأساسية هي حشد التأييد لسياسات الحزب الشيوعي الصيني من مختلف فئات الشعب . (٥٠)

٢. وسائل الإعلام : معظم وسائل الإعلام مسيطر عليها من قبل الحزب الشيوعي الصيني وتتبنى لهجة مقيدة غالباً بالشعارات والأيدلوجيات الشيوعية الصينية لذا فليس لها تأثير واضح في عملية صنع القرار السياسي . (٥١)

٣. الرأي العام : يتم التعبير عن المطالب الشعبية عادةً على مستوى القاعدة الأساسية للحكومة ضمن وحدات الإنتاج وفرق العمل في المصانع أو كتابة الرسائل إلى وسائل الإعلام التي عادةً تسيطر عليها الدولة وتشير ٣. الأحداث إلى أن الحكومة الصينية قد اتخذت إجراءات قاسية بحق المعارضين الذي تظاهروا في ميدان تيانا نمن الشهير عام ١٩٨٩ . (٥٢)

صناعة القرار السياسي في الصين : يعد الحزب الشيوعي الصيني هو متخذ القرار السياسي في الصين وهيكل اتخاذ القرار محصور في اللجان الحزبية التي تعمل ضمن جلسات مغلقة وليس هناك سوى قدر قليل من النشاط التشريعي العلني أو إصدار القوانين العامة ولا وجود لجماعات ضغط مؤثرة في عملية صنع القرار السياسي ويقتصر دور الحكومة على تنفيذ سياسات الحزب .

الهيكل القانوني والدستوري لنظام الحكم في بريطانيا : المنهاج المتبع في وصف أي حكومة هو بالرجوع إلى دستورها إلا أنه ليس لبريطانيا دستور مكتوب فهو خليط من التشريعات

البرلمانية والآراء القضائية والعادات والاتفاقيات حول الممارسات السياسية وغموض الدستور يجعله مرناً .

السلطات المعنية بصناعة القرار السياسي البريطاني : (٥٣)

أولاً:السلطة التنفيذية : يعد رئيس الوزراء هو المسؤول الأول عن إدارة دفة السياسة في البلاد يسانده طاقم وزاري مؤلف من وزراء مختصون والمحور الرئيسي لعملية صنع القرار السياسي .

ثانياً:السلطة التشريعية : تتألف من مجلسين هما مجلس العموم ومهماته تنحصر في تدقيق تطبيق القوانين ويتم مناقشة التشريعات الواردة من الحكومة وإطلاق الأفكار داخل البرلمان وخارجه وعلى العموم لا يهتم الرأي العام كثيراً بعمل البرلمان أما المجلس الثاني وهو مجلس اللوردات فيقوم على أسس وراثية لذا ليس في وسع اللوردات الادعاء بأنهم يمثلون الأمة لأنهم ليسوا منتخبين شعبياً ولا يمثلون قطاعاً واسعاً من السكان وتستخدم عادةً الحكومة مجلس اللوردات كغرفة تنقيح لضمان شمولية التعديلات وكذلك بإمكان اللوردات مناقشة القضايا العامة .

ثالثاً :السلطة القضائية : تعلن المحاكم البريطانية بأن لا سلطة لديها لإعلان عدم دستورية أي مرسوم برلماني لأن ذلك من شأن البرلمان والناخبين ويقتصر دورها على تقرير ما إذا كانت السلطة التنفيذية تعمل ضمن صلاحياتها القانونية وكذلك الاهتمام بالقوانين الإجرائية .

القوى المؤثرة في عملية صنع القرار السياسي

- الملكة: تهتم الملكة بالنواحي التشريعية للحكم وتعطي موافقتها الشكلية على القوانين التي يمررها البرلمان ولا تبدي رأياً علنياً فيما يخص التشريعات وتدعو زعيم حزب الأغلبية الفائزة في الانتخابات ليكون رئيساً للوزراء.(٥٤)

- الرأي العام: يشارك الكثير من أفراد الشعب البريطاني في السياسة بشكل غير مباشر بالارتباط مع إحدى جماعات المصالح والبقية عن طريق المظاهرات السلمية. (٥٥)

- الصحافة ووسائل الإعلام: تعد وسائل الإعلام ومنها الصحافة وسائل رئيسة للاتصال السياسي غير أن الصحف غالباً ما تكون مناصرة لأحد الأحزاب أو الأطراف السياسية. (٥٦)

- جماعات الضغط : كالنقابات المهنية فيزداد دورها عندما يفوز بالانتخابات من تؤيده كنقابات العمال فأنها تتوقع أن يزداد نفوذها حينما تكون الحكومة القائمة عمالية وبالمقابل تتوقع مجموعات الأعمال أن يكون صوتها مسموعاً أكثر حين يكون المحافظون في السلطة . (٥٧)

– الأحزاب السياسية: يمكن القول إن لبريطانيا نظام الحزبين هما حزب المحافظين والعمال ويتناوب الحزبان في العادة التناوب على السلطة منذ أمد طويل. (٥٨)

صناعة القرار السياسي في بريطانيا

في نظام سياسي معقد كالنظام السياسي البريطاني لا يمكن أن يتم اتخاذ القرارات في جميع مستويات الحكم بالطريقة ذاتها والقرارات الخاصة بالسلم والحرب تكون مركزية من اختصاص الحكومة والقرارات الأخرى كإقرار الموازنة العامة وغيرها من القرارات الهامة تكون مركزة بيد السلطة المركزية بينما القرارات الأقل أهمية فتتخذ عادةً من قبل السلطات المحلية .

عملية اتخاذ القرار على مستويات المنظمات الدولية

– الاتحاد الأوربي، حيث وضع له حجر الأساس عند إنشاء الجماعة الأوربية للفحم والصلب عام ١٩٥٠، ويتألف الاتحاد الأوربي من ستة مؤسسات رئيسة تساهم في عملية صنع القرار فيه وهي: (٥٩)

١ – المجلس الأوربي: ويتكون من رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوربي.

٢ – مجلس الاتحاد الأوربي (المجلس الوزاري): وهو المجلس الذي يضم وزراء الدول والأعضاء في الاتحاد في التخصصات المختلفة ووظيفته الرئيسة هي إقرار التشريعات المختلفة الصادرة عن الاتحاد الأوربي.

٣ – المفوضية الأوربية: وتضم أعضاء يمثلون كافة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي ومهمتهم إعداد التشريعات ومراقبة وتنفيذ هذه التشريعات وتتكون المفوضية من ٢٢ إدارة تشمل مختلف التخصصات.

٤ – البرلمان الأوربي: الهدف منه توسيع قاعدة المشاركة في صنع القرار في الاتحاد الأوربي ويقوم بوظيفتين هما وظيفة إشرافية على أعمال المفوضية ووظيفة تشريعية ويتكون البرلمان من ١٩ لجنة من مختلف التخصصات.

٥ – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية: تقوم هذه اللجنة بدور استشاري لكل من المجلس الأوربي والمفوضية الأوربية ورأيها غير ملزم للطرفين، وتضم في عضويتها ثلاث مجموعات رئيسة هي أصحاب الأعمال والعمال ومصالح جماعات مختلفة.

٦ – محكمة العدل الأوربية: هي بمثابة الجهاز القضائي للاتحاد الأوربي وتتكون من قاضٍ من كل دولة وتتولى حل الخلافات بين الدول الأعضاء في شتى المسائل والخلاف بين المؤسسات الاتحاد وتفسير قوانين الاتحاد وقرارات المحكمة ملزمة لكل دول ومؤسسات الاتحاد الأوربي.

الية اتخاذ القرار في الاتحاد الأوربي : الآلية الرئيسة وهي الآلية التي يتم بها في أغلب الأحوال صنع القرار في الاتحاد الأوربي وتبدأ بمرحلة الإعداد للتشريعات من قبل المفوض المختص ويذهب المشروع للمجلس الوزاري للنظر فيه حيث يقوم المجلس الوزاري بالبحث فيما إذا كان عليه استشارة مؤسسات معينة أم لا قبل اتخاذ القرار بشأن المشروع وفي الغالب يتم إرسال المشروع إلى البرلمان الأوربي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاستطلاع رأيهما في المشروع ثم بعد أخذ المشورة يعرض مشروع القرار مرة أخرى على المجلس الوزاري ويتم إقراره لكي يصبح قانوناً وينشر في الجريدة الرسمية للاتحاد . (٦٠)

باختصار فأن آلية صنع القرار السياسي وغير السياسي في الاتحاد الأوربي تتميز بالفاعلية لأنه حصيلة مواقف ووجهات نظر متعددة ونقاشات مستفيضة على الرغم من اختلاف دولة من حيث اللغات والقوميات والتوجهات السياسية .

– اتخاذ القرارفي منظمة الأمم المتحدة : تم إعلان انبثاق الأمم المتحدة كمنظمة دولية بتاريخ ٢٦ حزيران عام ١٩٤٥ وتتكون من عدة أجهزة رئيسة تساهم جميعها في صنع القرار من الناحية القانونية وهي : (٦١)

١. الجمعية العامة للأمم المتحدة : وتضم كل أعضاء الأمم المتحدة تستطيع كل دولة عضوه في الأمم المتحدة شرح قضاياها على الدول الأعضاء وعضوية الأمم المتحدة تقوم على مبدأ المساواة فالدول الصغيرة كانت أم كبيرة كل منها لديه مقعد واحد وصوت واحد لا فرق بين دولة عظمى ودولة نامية وذلك من الناحية القانونية بغض النظر عن حجم الدول وعدد سكانها ومواردها الاقتصادية والبشرية ومن وظائف الجمعية العامة العمل على صيانة السلم والأمن الدوليين ووضع المبادئ العامة بنزع السلاح وفض المنازعات الدولية وإصدار القرارات الدولية التي تحقق هذه الغايات ومقابل ذلك فكل دولة عليها دفع نصاب مالي محدد حسب ما تقرره الأمم المتحدة ويمكن القول بأن الجمعية العامة هي السلطة التشريعية حيث إنها تمثل برلمان عالمي .

٢. مجلس الأمن : هو بمثابة الهيئة التنفيذية للأمم المتحدة ومهمته الرئيسة الحفاظ على السلم والأمن العالميين ومنحت الدول الخمس الكبرى مقاعد دائمة في مجلس الأمن كما تمتعت بحق الاعتراض والنقض للقرارات ((الفيتو)) وهي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا والصين وروسيا وإضافة لهذه المقاعد الخمس يوجد ١٠ دول غير دائمي العضوية في مجلس الأمن ليس لهم الحق في ممارسة حق نقض القرارات ووظائف المجلس الأساسية هي كونه دائماً أداة تحقيق في المنازعات الناشئة بين الدول وأداة لتسوية المنازعات بالطرق السلمية أو

الالتجاء إلى محكمة العدل الدولية وأداة قمع للدول الخارجة على نطاق القانون الدولي وإذا فشلت المساعي السلمية لفض النزاعات .

٣. المجلس الاقتصادي والاجتماعي : يهتم بالإشراف على التعاون الاقتصادي والاجتماعي بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأداة لحماية حقوق الإنسان في الدول الأعضاء .

٤. مجلس الوصاية : مهمته الإشراف على الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والتي تقرر الأمم المتحدة وضعها تحت الوصاية .

٥. محكمة العدل الدولية : تعد هذه المحكمة الأداة القضائية الرئيسة للأمم المتحدة ومقرها في لاهاي وتتكون من ١٥ قاضياً ينتخبون من جنسيات مختلفة بموافقة الجمعية العامة ومجلس الأمن وتعد ولايتها اختيارية تقوم على رضاء جميع الدول المتنازعة وتقوم كذلك بتطبيق القانون الدولي وتفسير المعاهدات .

٦. الأمانة العامة للأمم المتحدة : ويرأسها الأمين العام للأمم المتحدة ويساعده مجموعة من الموظفين الدوليين .

الية اتخاذ القرار في الأمم المتحدة : يتم اتخاذ القرارات في الأمم المتحدة وفق المنظور القانوني المبني على قواعد وإجراءات التصويت فنظام التصويت حسبما حددته المادة ١٨ و ١٩ من ميثاق الأمم المتحدة وتنص على إن لكل دولة عضو في الأمم المتحدة صوت واحد في الجمعية العامة وتصدر الجمعية العامة قراراتها في المسائل العامة بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين المشتركين في التصويت وكل عضو يفقد صوته إذا أخلت الدولة بالتزاماتها المنصوص عليها في الميثاق فأما يتم فصل الدولة أو تفقد حقها في التصويت إذا تأخرت عن سداد اشتراكاتها المالية المستحقة عليها ، لكن من الملفت للنظر بأن فرصة نجاح مشروع قرار لا تمت إلى النواحي القانونية بصلة مباشرة ولكنها تتوقف إلى حد بعيد على مدى البراعة في صياغة المشاريع وعلى وزن الدولة أو الدول التي تقدمت بالمشروع وعلى موضوع مشروع القرار فضلاً عن حسن اختيار التوقيت المناسب ومدى خدمته وتحقيقه المصالح الوطنية للدول الأعضاء في المقام الأول . (٦٢)

الاستنتاجات

١. تعد عملية صنع القرار السياسي من أهم الوظائف التي يقوم بها أي نظام سياسي في الحصيلة النهائية لمجمل تفاعلات أي نظام سياسي .

٢. هناك العديد من المتغيرات سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية تؤثر تأثيراً مباشراً في عملية صنع القرار السياسي .

٣. يكون القرار فعالاً عندما ينسجم مع تطلعات الشعب ويكون القرار شرعياً بمدى مطابقته ورغبات المواطنين .

٤. يصاغ القرار السياسي في الدول الديمقراطية بتفاعل جميع الهياكل السياسية سواء كانت رسمية أم غير رسمية على عكس الدول ذات الأنظمة الاستبدادية فتصنع القرارات حسب الأهواء الشخصية وتحديداً من رئيس السلطة التنفيذية أو فئة قليلة محيطة به .

٥. للفساد السياسي دور كبير في صياغة قرارات غير عقلانية لا تخدم مصالح الناس نتيجة غياب أنظمة المحاسبة والمسألة .

٦. في أغلبية بلدان العالم هناك جماعات ضغط مؤثرة في عملية صنع القرار السياسي تختلف بأدوارها من بلد لأخر .

٧. تتركز سلطة صناعة القرار السياسي عادةً في أي نظام سياسي بيد السلطة التنفيذية وتحديداً رأس السلطة وخاصة في أوقات الطوارئ حيث يعطل العمل بالقوانين والدستور .

٨. لا تتنازل السلطة التنفيذية تحت أي ظرف من الظروف عن صلاحياتها في إصدار القرارات خاصة القرارات المصيرية ولا تشرك الشعب في اتخاذها .

٩. يكون للشعب أو الرأي العام دور في عملية صناعة القرار السياسي لأي نظام سياسي في حالة تطبيق الإطار الدستوري والقانوني لعملية صنع القرار .

١٠. عانت الدول الكثير من المشاكل بسبب سلبية بعض القرارات الصادرة عن بعض الأنظمة السياسية والتي أضرمت حروب في بعض الأحوال .

التوصيات

١. من الضروري توزيع الصلاحيات خاصة صلاحيات صناعة القرار على جميع السلطات العامة حتى لا تنفرد سلطة بعينها في هذه العملية المهمة الحيوية وحتى لا يتحول الحكم إلى حكم استبدادي .

٢. من الضروري تفعيل دور جماعات الضغط والأحزاب السياسية ووسائل الإعلام خاصة الصحافة ليكون لها دور فعال ومؤثر في عملية صنع القرار السياسي على اعتبار إن جميعها قنوات معبرة عن اتجاهات الرأي العام وبالمقابل تثبيت هذا الدور بشكل قانوني حتى لا تستطيع السلطة التنفيذية وهي المكلفة بإصدار القرارات تهميش دور هذه الجماعات والأحزاب.

٣. ضرورة وجود مراكز بحوث ودراسات تهتم بموضوع صناعة القرار السياسي وتوضح للسلطات العامة والهياكل غير الرسمية الأساليب العلمية في صنع القرار السياسي .



الخاتمة

تعد عملية صناعة القرار السياسي من أهم الوظائف التي يقوم بها أي نظام سياسي على اعتبار أنها حصيلة تفاعلات أركان النظام السياسي بأكمله ومن الضروري اشتراك أكبر عدد ممكن سواء من المستشارين والخبراء في عملية صنع القرار ولا يقتصر ذلك فقط على السلطة التنفيذية بالإضافة إلى فسح المجال لدور جماعات الضغط والنقابات ووسائل الإعلام النزيهة على اعتبار أنها قنوات معبرة عن الرأي العام .

قائمة الهوامش والمصادر

١. القران الكريم ، سورة المؤمنون ، الآية رقم ١٣ .

٢. محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي ، مختار الصحاح ، ط١ ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٧٩ ، ص ٥٢٨ – ٥٢٩ ؛ د. محمد التكريتي ، صناعة القرار ، مجموعة محاضرات ، ملتقى التطوير الإداري ٦ – ١٨ يونيو ، اسطنبول ، ٢٠٠٦ ، ص٧ .

٣. القران الكريم ، سورة النمل ، الآية رقم ٣٢ .

٤. د. مايسة الجمل ، النخبة السياسية في مصر – دراسة حالة للنخبة الوزارية ، ط٢ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص١٢٠ .

٥. د. عبد الفتاح حسين دياب ، طريقك إلى الإدارة الفعالة ، ط١ ، دار التوزيع والنشر الإسلامية ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ٣٢٠ – ٣٢٩ ؛ د. ماجدة العطية ، سلوك المنظمة ، ط١ ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٣ ، ص١٩١ ؛ د. محمد التكريتي ، المصدر السابق ، ص ٣١ .

٦. د. ماهر صالح علاوي الجبوري ، القانون الإداري ، ب.ط ، جامعة الموصل ، الموصل ، ١٩٨٩ ، ص ١٤٨ – ١٤٩ .

٧. د. عبد الفتاح حسين ، المصدر السابق ، ص٣٢٤ – ٣٢٦ ؛ د. ماجدة العطية ، المصدر السابق ، ص٢٠٣ ؛ هاني الياس خضر الحديثي ، في عملية صنع القرار السياسي الخارجي ، ب.ط ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، ١٩٨٢ ، ص ٦٤ – ٦٧ ، ص ٧٠ –٧٨ .

٨. د. عبد الفتاح حسين ، المصدر السابق ، ص ٣٢٧ – ٣٢٨ ؛ هاني الياس خضر الحديثي ، المصدر السابق ، ص ٩٢ – ٩٥ ؛ د. محمد التكريتي ، المصدر السابق ، ص٣٩ .

٩. د. ماجدة العطية ، المصدر السابق ، ص ٢٠٥ – ٢٠٩ ؛ هاني الياس خضر الحديثي ، المصدر السابق ، ص ٩٩ – ١٠٥ ؛ د. محمد التكريتي ، المصدر السابق ، ص ٤٤ .

١٠. هاني الياس خضر الحديثي ، المصدر السابق ، ص ١٤٧ – ١٤٨ .

١١. جابرييل.إيه.آلموندوجي . بنجهام باويل الابن ، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر – نظرة عالمية ، ترجمة هشام عبد الله ، ط١ ، الدار الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٩٨ ، ص ٣٨ – ٤٣ .

١٢. المصدر نفسه ، ص ١٤٩ – ١٥١ ؛ هاني الياس خضر الحديثي ، المصدر السابق ، ص ١٨ – ١٩ .

١٣. د. محمود حلمي ، المبادئ الدستورية العامة ، ط٦ ، بدون ناشر ، بلا مكان طبع ، ص ٤٩ – ٥٢ ؛ جابرييل.إيه.آلموندوجي . بنجهام باويل الابن ، المصدر السابق ، ص ٢٣٧ – ٢٣٩ .

١٤. د. بطرس بطرس غالي و د. محمود خيري عيسى ، المدخل في علم السياسة ، ط٥ ، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ٣١٠ ؛ د. محمود حلمي ، المصدر السابق ، ص ٤٧ .

١٥.د. بطرس بطرس غالي و د. محمود خيري عيسى ، المصدر السابق ، ص ٣١١ – ٣١٢ ؛ د. محمود حلمي ، المصدر السابق ، ص ٥٤ .

١٦. د. بطرس بطرس غالي و د. محمود خيري عيسى ، المصدر السابق ، ص ٢٩١ – ٢٩٤ ؛ جابرييل.إيه.آلموندوجي . بنجهام باويل الابن ، المصدر السابق ، ص ٦٣ – ٦٧ .

١٧. د. محمود حلمي ، المصدر السابق ، ص ١٧١ – ١٨١ ؛ د. بطرس بطرس غالي و د. محمود خيري عيسى ، المصدر السابق ، ص ٢٦٨ – ٢٧٢ ؛ جابرييل.إيه.آلموندوجي . بنجهام باويل الابن ، المصدر السابق ، ص ٦٧ .

١٨. هاني الياس خضر الحديثي ، المصدر السابق ، ص ٣٢ .

١٩. د. بطرس بطرس غالي و د. محمود خيري عيسى ، المصدر السابق ، ص ٢٨٣ – ٢٨٨ .

٢٠. هاني الياس خضر الحديثي ، المصدر السابق ، ص ٣٤ – ٤٠ .

٢١. المصدر نفسه ، ص ٤٠ – ٤٢ .

٢٢. د. علي هلال و د. نيفين مسعد ، النظم السياسية العربية – قضايا الاستمرار والتغيير ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٠ ، ص ١٤٩ – ١٥١ ، ص ١٥٨ .

٢٣. هاني الياس خضر الحديثي ، المصدر السابق ، ص ٤٩ – ٥٥ .

٢٤. د. بطرس بطرس غالي و د. محمود خيري عيسى ، المصدر السابق ، ص ٢٩٤ ، ص ٣١٢ – ٣١٥ ؛ هاني الياس خضر الحديثي ، المصدر السابق ، ص ٥٦ .

٢٥. المصدر نفسه ، ص ٩٩ – ١٠١ .

٢٦. د. عبد الفتاح حسين دياب ، المصدر السابق ، ص ٣٣٠ – ٣٣١ ؛ هاني الياس خضر ، المصدر السابق ، ص ١٠٢ – ١٠٤ .

٢٧. د. ماجدة العطية ، المصدر السابق ، ص ١٩٤ ؛ . عبد الفتاح حسين دياب ، المصدر السابق ، ص ٣٢٥ – ٣٥٦ ؛ د. بطرس بطرس غالي و د. محمود خيري عيسى ، المصدر السابق ، ص ٣٥٦ ، ٣٥٧ .

٢٨. د. علي هلال و د. نيفين مسعد ، المصدر السابق ، ص ٤٧ – ٤٨ .

٢٩. د. محمود حلمي ، المصدر السابق ، ص ٦ – ٣٣ .

٣٠. د. بطرس بطرس غالي و د. محمود خيري عيسى ، المصدر السابق ، ص ٢٦٢ .

٣١. د. محمود حلمي ، المصدر السابق ، ص ٧٧ – ٨٨ .

٣٢. د. بطرس بطرس غالي و د. محمود خيري عيسى ، المصدر السابق ، ص ٢٦٦ – ٢٦٧ .

٣٣. د. محمود حلمي ، المصدر السابق ، ص ٩١ – ١١٩ .

٣٤. د. علي هلال و د. نيفين مسعد ، المصدر السابق ، ص ٤٨ .

٣٥. إسماعيل الشطي وأخرون ، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٨٧ – ٢٨٨ .

٣٦. د. جلال عبد الله معوض ، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية – التركية ، ط١ ، ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص ١٥ .

٣٧. المصدر نفسه ، ص ١٥ – ١٧ .

٣٨. المصدر نفسه ، ص ١٧ – ٢٢ .

٣٩. المصدر نفسه ، ص ٢٢ .

٤٠. المصدر نفسه ، ص ٩٧ – ١٣٠ ، ص ٢٨٨ – ٢٩٢ .

٤١. نورهان الشيخ ، صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية – الروسية ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص ١٣ – ١٤ ، ص ٢٩ – ٤٨ .

٤٢. المصدر نفسه ، ص ٥٩ – ٧٤ .

٤٣. جابرييل.إيه.آلموندوجي . بنجهام باويل الابن ، المصدر السابق ، ص ٥١٥ – ٥١٧ .

٤٤. المصدر نفسه ، ص ٥١٧ – ٥١٨ .

٤٥. المصدر نفسه ، ص ٥١٨ .

٤٦. المصدر نفسه ، ص ٥١٤ – ٥١٥ .

٤٧. المصدر نفسه ، ص ٥٣٩ – ٥٤٤ .

٤٨. المصدر نفسه ، ص ٥٥٥ – ٥٥٦ .

٤٩. المصدر نفسه ، ص ٧٢٧ – ٧٣٤ .

٥٠. المصدر نفسه ، ص ٧٣٤ – ٧٣٥ .

٥١. المصدر نفسه ، ص ٧٤٢ – ٧٤٥ .

٥٢. المصدر نفسه ، ص ٧١٨ – ٧٢٠ ، ص ٧٥٤ .

٥٣. المصدر نفسه ، ص ٢٤٥ – ٢٦٧ .

٥٤. المصدر نفسه ، ص ٢٤٥ – ٢٤٧ .

٥٥. المصدر نفسه ، ص ٢٧٢ .

٥٦. المصدر نفسه ، ص ٢٨٥ – ٢٨٨ .

٥٧. المصدر نفسه ، ص ٢٩٢ .

٥٨. المصدر نفسه ، ص ٢٩٧ .

٥٩. د. محمد مصطفى كمال و د. فؤاد نهرا ، صنع القرار في الاتحاد الأوربي والعلاقات العربية – الأوربية ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠١ ، ص ٤١ – ٥٤ .

٦٠. المصدر نفسه ، ص ٥٦ – ٥٧ .

٦١. د. بطرس بطرس غالي و د. محمود خيري عيسى ، المصدر السابق ، ص ٤٢٢ – ٤٣١ ؛ وينظر الموقع الرسمي لمنظمة الامم المتحدة على الانترنيت www.un.org .

٦٢. د. هدى عبد العزيز صلاح ، السلوك التصويتي للمجموعة العربية في الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٣ ، ص ٣٧ – ٣٨ .